

تقييم دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تحقيق العدالة
الاجتماعية في موريتانيا

Assessing the Role of Direct and Indirect Taxes in
Advancing Social Justice in Mauritania

مقدم من الباحثة

مريم عبد الله احمد السالك

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

إشراف

أ.د/ محمد مطر

أستاذ مساعد الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

أ.د/ حمدي احمد الهنداوي

أستاذ الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النظام الضريبي في موريتانيا، بشقيه المباشر وغير المباشر، في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال دراسة وصفية تحليلية لبنية النظام الضريبي الموريتاني ومدى كفاءته في إعادة توزيع الدخل وتعزيز التوازن الاجتماعي. وقد سعت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى قدرة النظام الضريبي على تقليص الفوارق الطبقيّة وتحقيق التكافؤ في الفرص الاقتصادية، من خلال تقييم عدالة توزيع الأعباء الضريبية بين مختلف الفئات الاجتماعية. واستندت الدراسة إلى تحليل البيانات الاقتصادية والضريبية الرسمية المتاحة، ومقارنة هيكل النظام القائم بمبادئ العدالة الضريبية المعروفة في الأدبيات الاقتصادية، مثل الشمولية، والكفاءة، والعدالة الأفقية والعمودية. وأظهرت النتائج أن الضرائب غير المباشرة، مثل ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، تشكل المصدر الأساسي للإيرادات العامة، حيث تمثل النسبة الأكبر من التحصيل الضريبي، في حين أن الضرائب المباشرة، كضريبة الدخل والأرباح، لا تزال ضعيفة التأثير نتيجة لمحدودية التغطية وفعالية التحصيل، إلى جانب نقشي ظاهرة التهرب الضريبي وضعف الإدارة الضريبية. وهو ما يجعل النظام الضريبي الحالي يميل إلى التناسبية بدلاً من التقدمية، بما لا يخدم أهداف العدالة الاجتماعية المرجوة، ويحمل الفئات ذات الدخل المحدود عبئاً ضريبياً يفوق قدراتها. وتوصي الدراسة بإعادة هيكلة شاملة للنظام الضريبي الموريتاني، تركز على تعزيز دور الضرائب المباشرة، لا سيما على الدخل المرتفع والثروات، وتحسين آليات التحصيل والرقابة، بالتوازي مع تخفيف العبء الضريبي غير المباشر عن الفئات الهشة، بما يساهم في خلق نظام أكثر عدالة وفعالية في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة.

الكلمات المفتاحية: الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، العدالة الاجتماعية، النظام الضريبي.

Abstract

This study explores the impact of Mauritania's tax system—both direct and indirect—on promoting social justice. Through a descriptive and analytical approach, it examines the structure of the current tax framework and evaluates its effectiveness in income redistribution and fostering social balance. Drawing on official economic and fiscal data, the study compares the existing system against key principles of tax equity. Findings reveal that indirect taxes constitute the main source of public revenue, while direct taxes remain underutilized due to weak collection mechanisms and widespread tax evasion. As a result, the system leans more toward proportionality than progressivity, limiting its ability to advance social justice. The study recommends a comprehensive restructuring of the tax system to strengthen the role of direct taxation and alleviate the indirect tax burden on vulnerable populations.

Keywords: Direct taxes, Indirect taxes, Social justice, Tax system.

المقدمة

تعد العدالة الاجتماعية من المحاور الأساسية في صياغة السياسات العامة، خاصة في الدول النامية، حيث تسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتمثل السياسة الضريبية إحدى الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل والثروة. وتنقسم الضرائب من حيث طبيعتها إلى ضرائب مباشرة تفرض على الدخل والثروة، وضرائب غير مباشرة تفرض على الاستهلاك والإنفاق، ويثار جدل واسع حول مدى فعالية كل نوع في تحقيق العدالة الاجتماعية.

تواجه موريتانيا، كغيرها من الدول النامية، تحديات بنيوية تتعلق بفعالية نظامها الضريبي، ومدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية. فرغم الإصلاحات التي شهدتها القطاع الضريبي خلال السنوات الأخيرة، لا يزال هناك نقاش واسع حول مدى عدالة توزيع الأعباء الضريبية، وفعالية السياسات الجبائية في الحد من التفاوت الاجتماعي، خاصة في ظل استمرار معدلات الفقر والبطالة، واستقرار معامل جيني في مستويات مرتفعة نسبياً.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية النظام الضريبي في موريتانيا في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحليل دور كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والكشف عن التحديات البنيوية التي تحول دون تحقيق التوزيع العادل للأعباء والمنافع الضريبية.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الموريتانية في إطار استراتيجياتها للحماية الاجتماعية، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق العدالة الاجتماعية. فالضرائب المباشرة قد تساهم في تقليل التفاوت إذا كانت تصاعدية وتطبق بفعالية، بينما قد تفرض الضرائب غير المباشرة عبئاً أكبر على الفئات ذات الدخل المنخفض، مما قد يفاقم الفجوة الاقتصادية. وعليه، يسعى هذا البحث إلى تقييم دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في موريتانيا في تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحليل تأثيرها على توزيع الدخل، وقياس مدى إنصاف النظام الضريبي، وتحديد السياسات التي يمكن أن تعزز دوره في تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

ومن خلال مشكلة البحث المطروحة، يمكن صياغة إشكالية رئيسية يسعى البحث للإجابة عليها

كالتالي:

إلى أي مدى تساهم الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تحقيق العدالة الاجتماعية في موريتانيا؟

ومنه، يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تصاعدية الضرائب المباشرة في موريتانيا؟ وهل تساهم في تقليل التفاوت في

الدخل بين الفئات المختلفة؟

- إلى أي مدى تؤثر الضرائب غير المباشرة على الفئات الفقيرة؟ وهل تشكل عبئاً أكبر على ذوي الدخل المحدود مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع؟
- كيف يؤثر النظام الضريبي الحالي على العدالة الاجتماعية في موريتانيا؟ وهل يساهم في إعادة توزيع الثروة بشكل عادل أم يزيد من الفجوة الاقتصادية؟
- ما هي السياسات أو الإصلاحات الضريبية التي يمكن أن تعزز دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية؟ وهل يمكن تحسين كفاءة التحصيل الضريبي لتقليل الفاقد وتعزيز الإيرادات العامة؟

أهداف الدراسة:

- تحليل تأثير الضرائب المباشرة (مثل ضرائب الدخل) على إعادة توزيع الدخل في موريتانيا.
- دراسة تأثير الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) على القوة الشرائية للفئات الفقيرة.
- تقييم مدى كفاءة النظام الضريبي الموريتاني في تحقيق العدالة الاجتماعية.

فرضيات الدراسة:

- الضرائب المباشرة في موريتانيا أكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة في الحد من التفاوت الاجتماعي.
- الضرائب غير المباشرة تشكل عبئاً أكبر على الفئات الفقيرة مقارنة بالفئات ذات الدخل المرتفع.
- النظام الضريبي الحالي يواجه تحديات في تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بالنظام الضريبي والعدالة الاجتماعية، ثم تحليل واقع النظام الضريبي في موريتانيا باستخدام بيانات رسمية حديثة، مع استنتاج العلاقة بين هيكل الضرائب ومستوى العدالة الاجتماعية. اقسام البحث، تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسيين، هما:

- القسم الأول: الضرائب المباشرة ودورها في العدالة الاجتماعية
- القسم الثاني: الضرائب غير المباشرة وتأثيرها على الفئات الفقيرة

القسم الأول

الضرائب المباشرة ودورها في العدالة الاجتماعية

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي

1. مفهوم العدالة:

العدالة الاجتماعية مفهوم متعدد الأوجه يلعب دوراً حاسماً في مختلف التخصصات، بما في ذلك العمل الاجتماعي والجغرافيا والتمريض وعلم النفس وعلم الاجتماع. وغالباً ما يرتبط بالعدالة والمساواة والتوزيع العادل للموارد والفرص داخل المجتمع. يستكشف هذا التوليف الفهم المعاصر للعدالة الاجتماعية وسياقها التاريخي وتداعياتها عبر مجالات مختلفة.

الفهم المعاصر للعدالة الاجتماعية:

تعرّف العدالة الاجتماعية بأنها المشاركة الكاملة في المجتمع مع التوزيع العادل للفوائد والأعباء بين جميع المواطنين، مما يؤدي إلى نظام مجتمعي عادل. وتشمل السمات الرئيسية العدالة والمساواة في السلطة والموارد والمؤسسات العادلة وكفاية الرفاهية في العمل الاجتماعي، تعتبر العدالة الاجتماعية هدفاً أساسياً، على الرغم من عدم وجود إجماع على معناها الدقيق، مما يؤدي إلى ممارسات متنوعة¹ في الجغرافيا الاجتماعية، تعتبر العدالة الاجتماعية مبدأً أساسياً، مع التركيز على معالجة عدم المساواة والتمييز وعدم التسامح.

السياق التاريخي

إن مفهوم العدالة الاجتماعية حديث نسبياً في الخطاب السياسي، حيث ظهر كفكرة مميزة في الفكر السياسي الحديث. وقد تشكلت عملية تقديمه وتطوره من خلال المناقشات التاريخية والتطورات النظرية. إن فهم تاريخها أمر بالغ الأهمية لمواجهة التحديات المعاصرة وتحديد دورها في مختلف التخصصات².

1 Levin, L. (2020). Rethinking Social Justice: A Contemporary Challenge for Social Good. *Research on Social Work Practice*, 30, 186 - 195. <https://doi.org/10.1177/1049731519854161>.

2 Thrift, E., & Sugarman, J. (2019). What Is Social Justice? Implications for Psychology. *Journal of Theoretical and Philosophical Psychology*, 39, 1–17. <https://doi.org/10.1037/teo0000097>.

1.1 دور الضرائب في إعادة توزيع الدخل

○ دراسة كيفية مساهمة الضرائب في تقليص فجوة الدخل بين الفئات المختلفة.

الجدول رقم (1): مؤشرات توزيع الدخل في موريتانيا خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٩

السنة	نصيب الدخل والإنفاق	أفقر ٢٠٪	أغني ٢٠٪	أغني ١٠٪	أغني ١٠٪	مقاييس عدم المساواة	معامل جيني
	أفقر ١٠٪	أفقر ٢٠٪	أغني ٢٠٪	أغني ١٠٪	أغني ١٠٪	أغني ١٠٪	أفقر ٢٠٪
١٩٩٣	٢	٥.٢٠	٤٢.٥٠	٥٦.١٠	٢١.٢٥	١٠.٧	٥٠.١
١٩٩٥	٢.٤٠	٦.٤٠	٢٨.٧٠	٤٤.٥٠	١١.٩٥	٦.٩٥	٣٧.٧
٢٠٠٠	٢.٥٠	٦.٢٠	٢٩.٥٠	٤٥.٧٠	١١.٨	٧.٣٧	٣٩
٢٠٠٤	٢.٦٠	٦.٥٠	٣٢.٦٠	٤٧.٤٠	١٢.٥	٧.٢	٤٠.٢
٢٠٠٨	٢.٦٠	٦.٧٠	٢٦.٢٠	٤٢.٤٠	١٠.٠٧	٦.٣٢	٣٥.٧
٢٠١٤	٣	٧.٥٠	٢٤.٩٠	٤٠.٢٠	٨.٣	٥.٣٦	٣٢.٦
٢٠١٩	٣	٧.٥٠	٢٤.٩٠	٤٠.٢٠	٨.٣	٥.٣٦	٣٢.٦

Source: Atlas, Knoema.

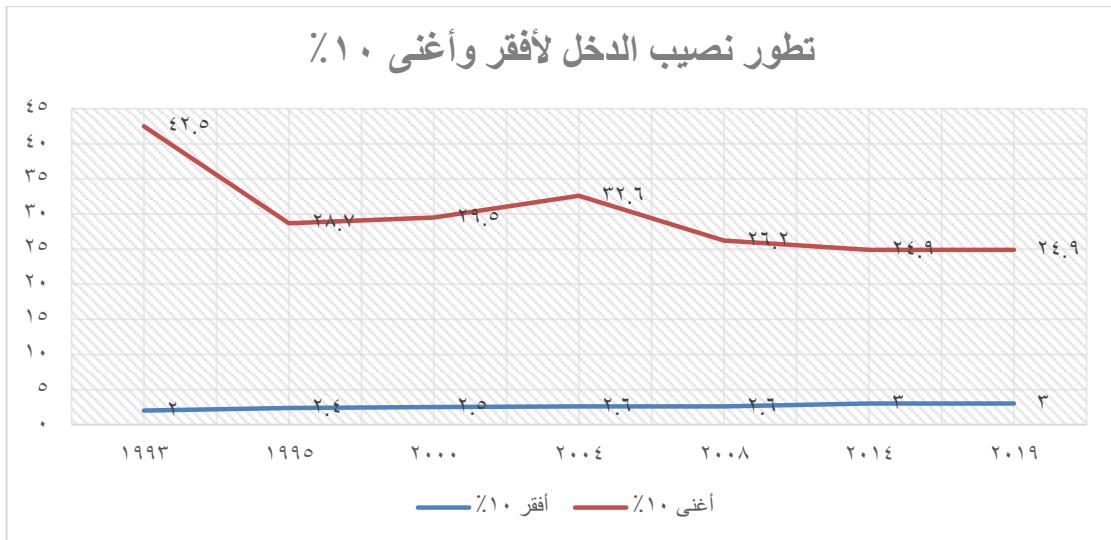
Website: <https://ar.knoema.com/atlas/موريتانيا/topics/الفقر>. 2023.

لتحليل هذه البيانات لفهم تطور توزيع الدخل في موريتانيا خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠١٩. سنركز على:

- تطور نصيب الدخل لأفقر ١٠٪ وأغني ١٠٪ لمعرفة التغير في توزيع الدخل.
- معامل جيني كمؤشر عام لعدم المساواة.
- مؤشرات عدم المساواة (نسبة دخل الأغنياء إلى الفقراء) لتوضيح الفجوة بين الفئات المختلفة.

أ- تحليل تطور نصيب الدخل:

الشكل رقم (1): تطور نصيب الدخل لأفقر ١٠٪ وأغني ١٠٪



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

يوضح الشكل أن نصيب أفقر ١٠٪ من الدخل ارتفع تدريجياً من ٢٪ عام ١٩٩٣ إلى ٣٪ عام ٢٠١٩. في المقابل، انخفض نصيب أغنى ١٠٪ من ٤٢.٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٤.٩٪ عام ٢٠١٩، مما يشير إلى تحسن طفيف في توزيع الدخل.

■ تحليل نصيب الدخل ١٠٪ وأغنى ١٠٪:

يشير التحليل إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخل، حيث يعاني أفقر ١٠٪ من السكان من نصيب ضئيل بسبب عوامل مثل قلة فرص العمل، الفقر، وضعف التعليم والتدريب المهني. في المقابل، يتمتع أغنى ١٠٪ من السكان بنصيب أكبر من الدخل، ما يعكس تركيز السلطة الاقتصادية ووجود امتيازات قانونية وسياسية تعزز من تفوقهم.

يتتبع التحليل التغيرات في توزيع الدخل على مر السنين، والتي تعكس تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية، التغيرات في أسعار السلع، والسياسات الحكومية. ويعتبر هذا التحليل أداة مهمة لفهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا وتقييم فعالية السياسات التنموية في تقليص الفجوات الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

■ نصيب أفقر ١٠٪:

تعاين أفقر ١٠٪ من السكان في موريتانيا من تدهور مستمر في دخلهم بين ١٩٩٣ و ٢٠١٩، مما يعكس التحديات الهيكلية مثل ضعف التعليم، قلة فرص العمل، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. ورغم البرامج الحكومية، فإن هذه الفئة لم تشهد تحسناً كبيراً في دخلها بسبب الزيادة المحدودة التي لا تتجاوز معدل التضخم. لتحسين وضعهم، يجب تعزيز البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية بجانب زيادة الدخل.

■ نصيب أغنى ١٠٪:

شهدت الشريحة الأغنى في موريتانيا زيادة ملحوظة في ثروتها بين ١٩٩٣ و ٢٠١٩، مما يعكس تركيز الثروة في قطاعات مثل التعدين، التي استفادت منها الطبقات الغنية. ورغم الإصلاحات الاقتصادية، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء استمرت في الاتساع، مما يستدعي مراجعة السياسات الاقتصادية لتحقيق توازن أفضل في توزيع الثروة.

■ تغيرات نصيب الدخل عبر السنوات:

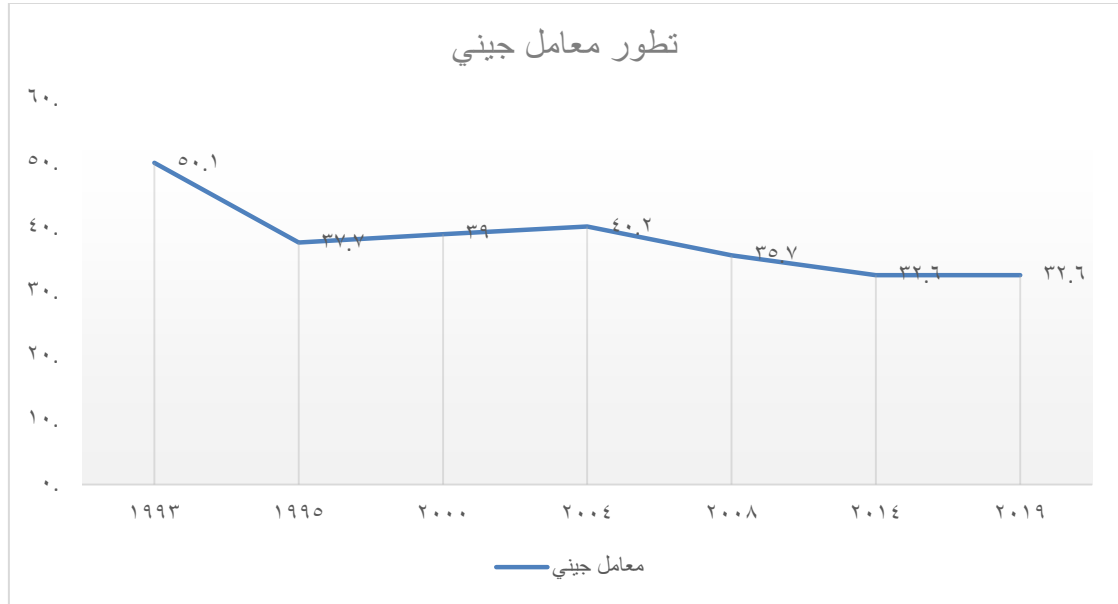
بين ١٩٩٣ و ٢٠١٩، شهد نصيب الدخل تحسناً طفيفاً في بعض القطاعات، لكن الفجوات الاقتصادية لا تزال قائمة. تأثير السياسات الحكومية كان غير متجانس بين المناطق، حيث شهدت بعض الأقاليم تقدماً أكبر من غيرها. تشير النتائج إلى ضرورة تبني سياسات شاملة تهدف إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب- تحليل تطور معامل جيني:

معامل جيني هو المقياس الذي يقيس درجة توزيع الدخل غير المتكافئ، حيث تتراوح قيمته بين

٠ (المساواة التامة) و ١ (عدم المساواة التامة). بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٩، شهد مقياس جيني تقلبات تعكس تأثير السياسات الاقتصادية والتنموية والتحولات في سوق العمل.

الشكل رقم (2): تطور معامل جيني



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدولي.

معامل جيني انخفض بشكل ملحوظ من ٥٠.١ عام ١٩٩٣ إلى ٣٢.٦ عام ٢٠١٩، مما يعكس تقليلاً عاماً في التفاوت الاقتصادي.

الثبات عند ٣٢.٦ منذ ٢٠١٤ يشير إلى استقرار مستوى عدم المساواة دون تحسن إضافي بعد ذلك.

تحليل الشكل: تطور معامل جيني بين ١٩٩٣ و ٢٠١٩

يعرض الشكل رقم (2) تطور معامل جيني كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠١٩. ويظهر الاتجاه العام انخفاضاً تدريجياً في هذا المعامل، ما يعكس تحسناً نسبياً في العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل. ورغم هذا التراجع، تسجل البيانات تذبذبات سنوية تشير إلى تأثير عوامل اقتصادية وسياسية، كالأزمات المالية والسياسات الاجتماعية المعتمدة.

كما يبرز الشكل فترات شهدت تحسناً ملحوظاً في التوزيع مقابل فترات تراجع، مما يدل على تفاعل السياسات العامة مع الأوضاع الاقتصادية. ومن أبرز الملاحظات ثبات المعامل عند ٣٢.٦ خلال سنوات معينة، ما يطرح تساؤلات حول محدودية تأثير بعض البرامج الاجتماعية أو ضعف فاعلية أدوات إعادة التوزيع.

تؤكد هذه المعطيات أهمية معامل جيني كأداة لفهم ديناميات التفاوت، وتبرز الحاجة لتحليل أعمق لتحديد العوامل التي تعيق التقدم في بعض القطاعات، بما يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق نمو شامل وعدالة مستدامة.

الثبات عند معامل جيني ٣٢.٦: دلالات واستنتاجات

يشير الثبات عند قيمة ٣٢.٦ في معامل جيني إلى استقرار نسبي في مستويات التفاوت في توزيع الدخل والثروة خلال فترة زمنية معينة. ويعد هذا الثبات مؤشراً على فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الحد من التباينات، من خلال الحفاظ على توازن القوى الاقتصادية وضمان وصول الفئات الأقل دخلاً إلى فرص العمل والخدمات الأساسية.

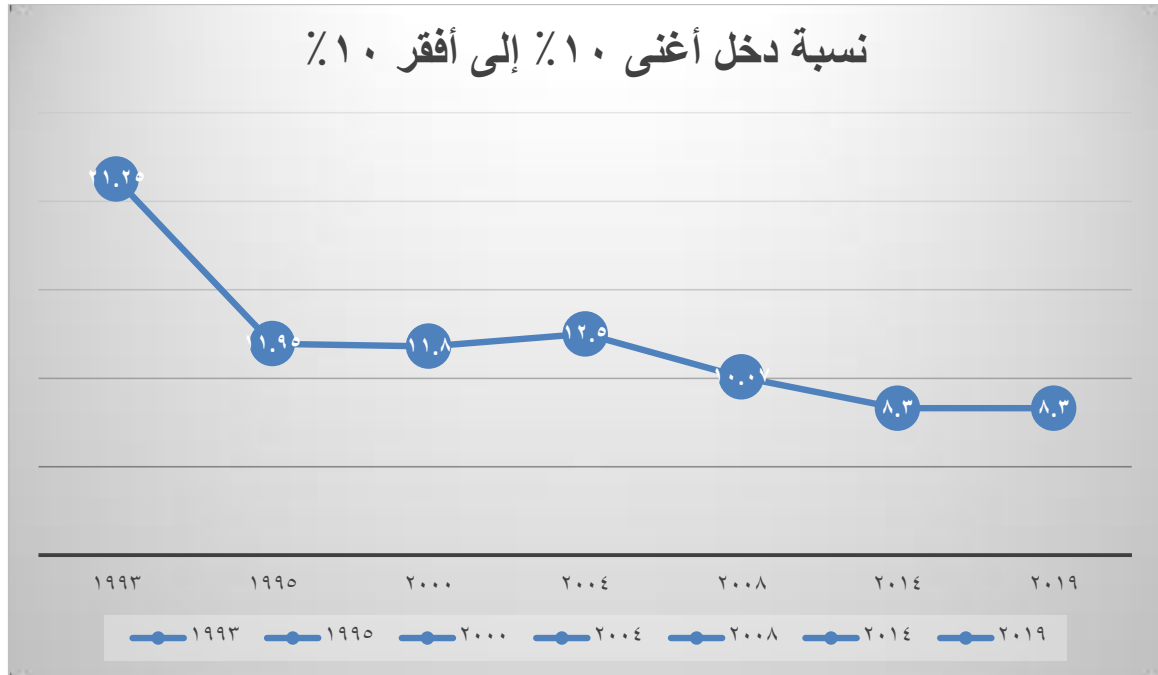
رغم أن هذه القيمة قد توحى بعدم حدوث تغيير، إلا أن استمراريتها تعكس نجاح التدخلات المستدامة في تعزيز العدالة الاجتماعية، لا سيما من خلال برامج الإدماج الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة. كما يشير هذا الثبات إلى دور المؤسسات القوية في مراقبة توزيع الموارد وضمان العدالة في تقديم الخدمات. من هنا، فإن المحافظة على هذا المستوى تتطلب سياسات ديناميكية تراعي النمو الاقتصادي، وتكافح التفاوت من خلال الابتكار وتطوير القدرات المؤسسية لتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.

ت- تحليل مقاييس عدم المساوات:

إلى جانب مقياس جيني، يستخدم أيضاً نسبة الأغنياء إلى الفقراء كمؤشر للتفاوت بين الفئات الغنية والفقيرة، مما يعكس تركيز الثروة في يد قلة من الناس. هذه المقاييس تظهر أن الفجوات الاقتصادية ليست مجرد أرقام، بل تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، وتستدعي مراجعة السياسات العامة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

نسبة الأغنياء إلى الفقراء تعكس الفجوة الاقتصادية، حيث يظهر أن الأغنياء يمتلكون ثروات ضخمة مقارنة بالغالبية العظمى من السكان. هذه النسبة تشير إلى تباين الوصول إلى الموارد الأساسية والخدمات الاجتماعية، ويجب أن تكون في الحسبان عند وضع السياسات الحكومية. زيادة هذه النسبة قد تؤدي إلى تفشي الفقر وزيادة التوترات الاجتماعية، مما يستدعي اتخاذ تدابير لتوزيع الدخل بشكل عادل.

الشكل رقم (3): نسبة دخل أغنى ١٠٪ إلى أفقر ١٠٪



المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

انخفضت هذه النسبة من ٢١.٢٥ عام ١٩٩٣ إلى ٨.٣ عام ٢٠١٩، مما يعكس تضيق الفجوة بين الأغنياء والفقراء. الاستنتاجات:

تشير البيانات إلى تحسن تدريجي في العدالة الاقتصادية خلال العقود الماضية. هناك استقرار في مستوى عدم المساواة منذ ٢٠١٤، مما يعني ضرورة تبني سياسات جديدة لتحقيق المزيد من التحسن.

ثانيا: تأثير الضرائب المباشرة على العدالة الاجتماعية ضريبة الأجور والمرتبات (ITS)

تفرض بنظام تصاعدي، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفع نسباً أعلى تصل إلى ٤٠٪. هذه الضريبة تساهم نظرياً في تقليل الفجوة بين الشرائح المختلفة، لكنها تطبق فقط على الأجور، مما يعني أن الفئات غير الرسمية أو غير المسجلة قد لا تتأثر بها. ❖ قدرة الضرائب التصاعدية على تقليل التفاوت بين الأغنياء والفقراء بناءً على الشرائح الضريبية، يمكننا تحليل تصاعدية ضريبة الأجور والمرتبات (ITS) من خلال حساب متوسط معدل الضريبة لكل شريحة.

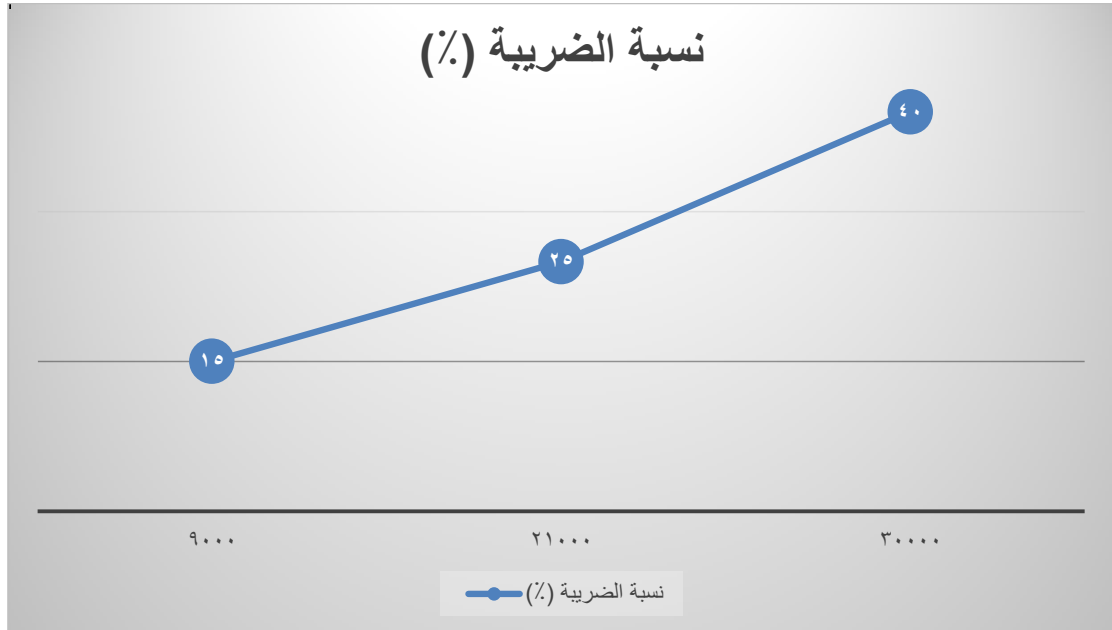
يظهر الشكل أدناه تصاعدية ضريبة الأجور والمرتبات (ITS) بوضوح:

الشريحة الأولى (≥ 9000 أوقية): تخضع لضريبة ١٥٪.

الشريحة الثانية (٩٠٠٠-٢١٠٠٠ أوقية): تخضع لضريبة ٢٥٪.

الشريحة الثالثة (< 21000 أوقية): تخضع لضريبة ٤٠٪.

الشكل رقم (4): تصاعدية ضريبة الأجور والمرتبات (ITS)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: Direction Générale des Impôts, "Code General des impôts", Version Officielle, 2023. P 45.

ويلاحظ أن:

- هناك زيادة ملحوظة في معدل الضريبة مع ارتفاع الدخل، مما يعكس تصاعدية واضحة.
- الأفراد في الشريحة الثالثة يدفعون أكثر من ضعف ما يدفعه أصحاب الدخل المنخفضة نسبيا، مما يشير إلى توزيع تصاعدي للعبء الضريبي.
- يمكن مقارنة هذه النسب مع الضرائب الأخرى (مثل ضريبة القيمة المضافة) لتحديد ما إذا كان العبء الضريبي موزعا بعدالة بين جميع الفئات.
- يمكننا تحليل العبء الضريبي الكلي على الأفراد من خلال دمج ضريبة الأجور مع ضرائب الاستهلاك (القيمة المضافة) لتحديد ما إذا كان النظام الضريبي ككل يميل إلى تصاعدية عادلة أم لا.

تحليل العبء الضريبي الكلي على الأفراد

- لتحليل مدى عدالة وتصاعدية النظام الضريبي ككل، سنقوم بالآتي:
- دمج تأثير ضريبة الأجور والمرتبات مع ضرائب الاستهلاك (القيمة المضافة).
 - ضريبة الأجور مفروضة فقط على العاملين، بينما ضريبة القيمة المضافة تؤثر على الجميع بغض النظر عن الدخل.
 - إذا كانت نسبة ضريبة القيمة المضافة مرتفعة مقارنة بضريبة الأجور، فقد يكون النظام أقل تصاعدية.
 - سنحسب مجموع الضرائب المدفوعة لكل شريحة دخل، بافتراض أن كل شريحة تدفع نسبة من دخلها

في ضريبة القيمة المضافة أيضا.

افتراضات التحليل:

○ نفترض أن متوسط الإنفاق الخاضع لضريبة القيمة المضافة يمثل ٧٠٪ من الدخل لكل شريحة.

○ معدل ضريبة القيمة المضافة هو ١٦٪.

يتم حساب العبء الضريبي الكلي لكل شريحة دخل كما يلي:

العبء الضريبي الكلي = ضريبة الأجور + ضريبة الاستهلاك VAT

بحيث:

- ضريبة الأجور = الدخل × معدل ITS المناسب لكل شريحة

- ضريبة الاستهلاك (القيمة المضافة) = (الدخل × نسبة الاستهلاك المفترضة) × معدل الضريبة

التطبيق: حساب ضريبة الأجور لكل شريحة:

إذا كان الدخل الشهري = ٣٠٠٠٠ أوقية

- الشريحة الأولى (٩٠٠٠ أوقية): الضريبة = ٩٠٠٠ × ١٥٪ = ١٣٥٠ أوقية

- الشريحة الثانية (١٢٠٠٠ أوقية: من ٩٠٠٠ إلى ٢١٠٠٠ أوقية): الضريبة = ١٢٠٠٠ × ٢٥٪ = ٣٠٠٠ أوقية

- الشريحة الثالثة (٩٠٠٠ أوقية: من ٢١٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ أوقية): الضريبة = ٩٠٠٠ × ٤٠٪ = ٣٦٠٠ أوقية.

- إجمالي ضريبة الأجور = ٣٦٠٠ + ٣٠٠٠ + ١٣٥٠ = ٧٩٥٠ أوقية

- نسبة الضريبة من الدخل = ١٧٩٥٠ ÷ ٣٠٠٠٠ × ١٠٠ = ٥٩.٥٪

ضريبة الإستهلاك (القيمة المضافة) = (٧٠٪ × ٣٠٠٠٠) × ١٦٪ = ٣٣٦٠ أوقية

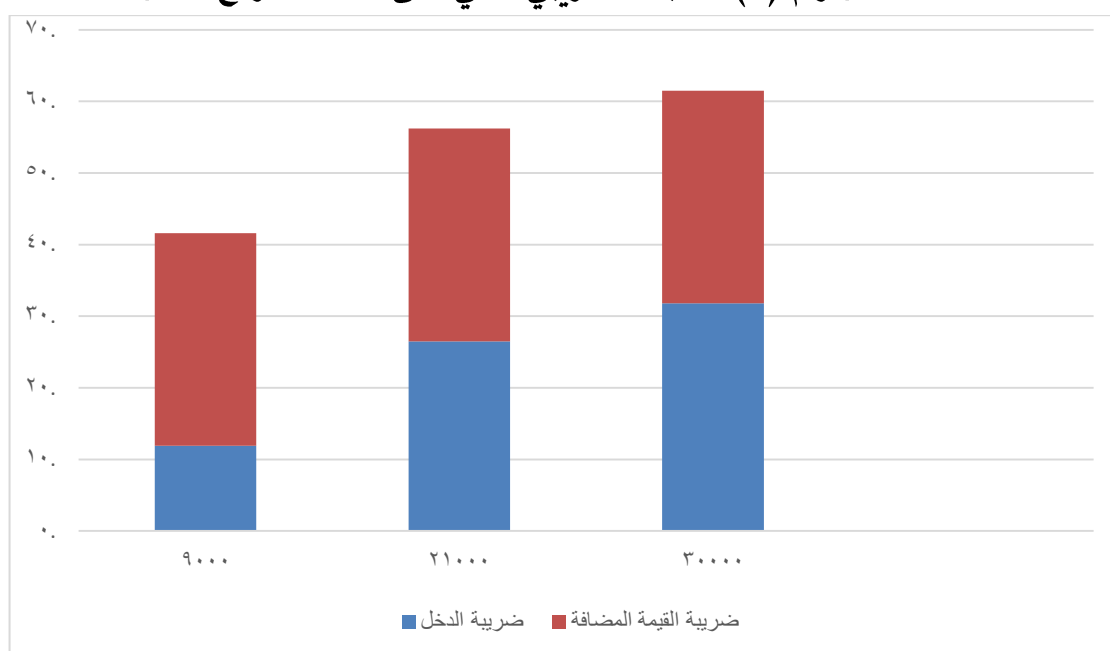
نسبة القيمة المضافة من الدخل = ١١.٢٪

■ العبء الضريبي الكلي للفرد = ٧٩٥٠ + ٣٣٦٠ = ١١٣١٠ أوقية

■ نسبة العبء الضريبي من الدخل = ٣٧.٧٪.

تحليل العبء الضريبي الكلي على مختلف شرائح الدخل

الشكل رقم (5): العبء الضريبي الكلي على مختلف شرائح الدخل



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة.

الملاحظات:

- ◇ ضريبة الأجور تصاعدية بوضوح، حيث ترتفع نسبتها مع زيادة الدخل.
- ◇ ضريبة القيمة المضافة ثابتة النسبة (١٦٪)، لكنها تشكل عبئا إضافيا على جميع الفئات.
- ◇ في الشرائح ذات الدخل المنخفض والمتوسط، تشكل ضريبة القيمة المضافة نسبة كبيرة من العبء الضريبي الكلي، مما قد يؤثر على العدالة الضريبية، لأن هذه الضريبة تفرض بنفس النسبة على الجميع بغض النظر عن مستوى الدخل.
- ◇ في الشرائح الأعلى دخلاً، لا تزال ضريبة الأجور تمثل النسبة الأكبر من العبء الضريبي الكلي، مما يعزز التصاعدية.

الاستنتاج:

- ✓ النظام الضريبي تصاعدي فيما يخص ضريبة الأجور، لكن ضريبة القيمة المضافة تقلل من هذا التأثير لأنها تؤثر على جميع الأفراد بالتساوي، مما قد يزيد العبء على ذوي الدخل المنخفض.
- ✓ لتحقيق عدالة ضريبية أكبر، يمكن دراسة تقليل العبء الضريبي على الشرائح الدنيا أو تعديل ضرائب الاستهلاك لتكون أكثر استهدافاً للفئات الأعلى دخلاً.

القسم الثاني: الضرائب غير المباشرة وتأثيرها على الفئات الفقيرة

يمكننا دراسة تأثير ضريبة القيمة المضافة (VAT) وتصاعدية النظام الضريبي من خلال:

• تحليل توزيع الضرائب على مختلف الفئات:

- السلع العادية تخضع لنسبة ١٦٪.
- المنتجات البترولية تخضع لنسبة أعلى (٢٠٪)، مما يؤثر على تكاليف النقل والطاقة.
- خدمات الهاتف تخضع لنسبة ١٨٪، مما قد يزيد العبء على مستخدمي الاتصالات.
- الصادرات معفاة (٠٪)، مما يشجع على الأنشطة التجارية الموجهة للخارج.

• تأثير VAT على مختلف شرائح الدخل:

» إذا كانت السلع الأساسية (الغذاء، النقل، الاتصالات) تخضع لضريبة VAT مرتفعة، فإن الفئات الأقل دخلاً ستتحمّل عبئاً نسبياً أكبر.

» سنضيف تأثير VAT التفصيلي على كل شريحة دخل بناءً على معدلات الاستهلاك لهذه الفئات.

» سنقوم بحساب العبء الضريبي الإضافي الناتج عن اختلاف معدلات VAT على مختلف الفئات.

حساب ضريبة القيمة المضافة التفصيلية: يتم حساب VAT بناءً على معدلات الاستهلاك

الدخل الشهري = ٣٠.٠٠٠ أوقية

نسبة الإنفاق = ٧٠٪ من الدخل

→ الإنفاق الشهري = ٣٠.٠٠٠ × ٧٠٪ = ٢١.٠٠٠ أوقية

توزيع الإنفاق (نفترض توزيعاً تقديرياً بناءً على متوسط النمط الاستهلاكي):

السلع العادية: ٦٠٪ من الإنفاق = ٢١.٠٠٠ × ٠.٦٠ = ١٢.٦٠٠ أوقية

المنتجات البترولية (نقل وطاقات): ٢٥٪ = ٢١.٠٠٠ × ٠.٢٥ = ٥.٢٥٠ أوقية

خدمات الهاتف والاتصالات: ١٥٪ = ٢١.٠٠٠ × ٠.١٥ = ٣.١٥٠ أوقية

الشريحة	الإنفاق (أوقية)	نسبة الضريبة	قيمة الضريبة (أوقية)
---------	-----------------	--------------	----------------------

السلع العادية	١٢.٦٠٠	١٦٪	٢.٠١٦ = ١٢.٦٠٠ × ٠.١٦
---------------	--------	-----	-----------------------

المنتجات البترولية	٥.٢٥٠	٢٠٪	١.٠٥٠ = ٥.٢٥٠ × ٠.٢٠
--------------------	-------	-----	----------------------

خدمات الهاتف ٣.١٥٠ %١٨ ٥٦٧ = ٠.١٨ × ٣.١٥٠

المجموع ٢١.٠٠٠ - ٣.٦٣٣

العبء الضريبي الكلي التفصيلي:

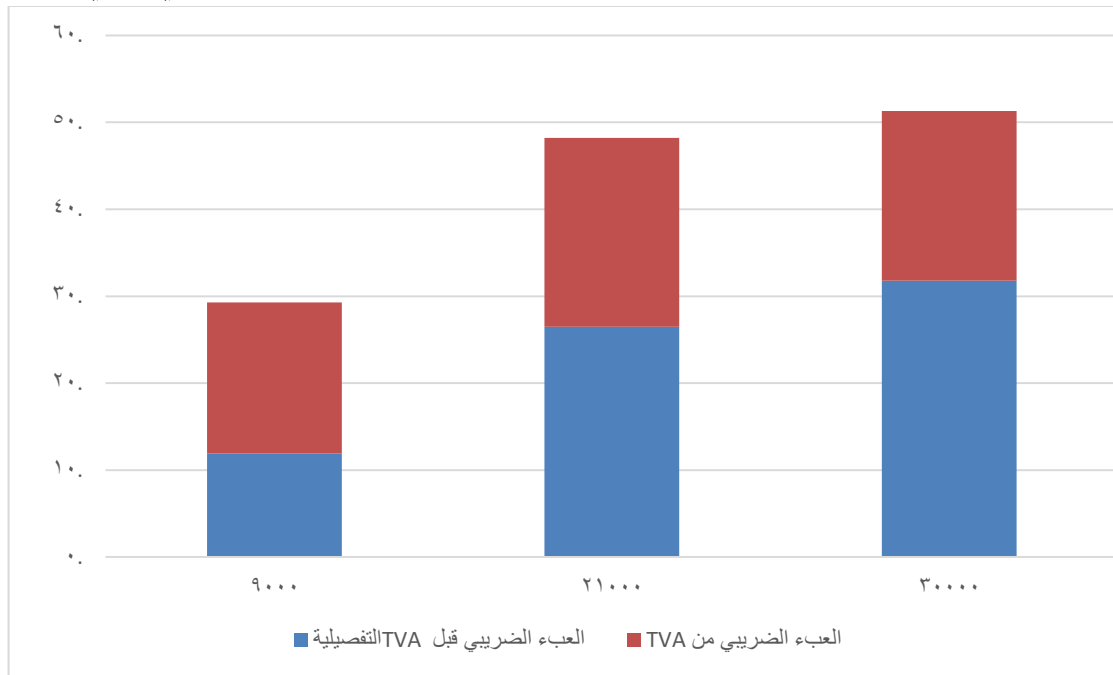
العبء الكلي = ضريبة الأجور + ضريبة القيمة المضافة التفصيلية

= ١١.٥٨٣ = ٣.٦٣٣ + ٧.٩٥٠ أوقية

نسبة العبء الكلي من الدخل = $100 \times (30.000 \div 11.583) = 38.61\%$

تحليل تأثير الضرائب التفصيلية على القيمة المضافة (VAT) على العبء الضريبي الكلي

الشكل رقم (6): تأثير ضرائب VAT التفصيلية على العبء الضريبي الكلي



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على المعطيات السابقة

الملاحظات الرئيسية:

زيادة العبء الضريبي عبر جميع الشرائح:

- بعد إضافة تأثير VAT التفصيلية، ارتفع إجمالي الضرائب المدفوعة في كل شريحة دخل.
- هذا يشير إلى أن ضرائب الاستهلاك تساهم بشكل كبير في العبء الضريبي، خاصة بالنسبة للفئات التي تتفق نسبة كبيرة من دخلها على السلع والخدمات.

الشرائح الأقل دخلاً تتحمل نسبة عبء VAT أكبر:

- نظراً لأن الاستهلاك يشكل جزءاً أكبر من دخل الفئات الأقل دخلاً، فإن تأثير VAT يكون أكبر عليها نسبياً، مما يقلل من تصاعدية النظام الضريبي الكلي.
- الفئات الأعلى دخلاً قد تكون قادرة على ادخار جزء من دخلها، مما يقلل من تأثير VAT عليها نسبياً.

VAT البترولية والاتصالات تزيد الضغط على المستهلكين:

الضرائب المرتفعة على المنتجات البترولية (٢٠٪) والاتصالات (١٨٪) تزيد العبء، خاصة أن هذه الخدمات ضرورية لجميع الفئات.

قد يكون لذلك أثر غير متوازن على الفئات الأقل دخلاً التي تعتمد بشكل أكبر على التنقل والاتصالات الأساسية.

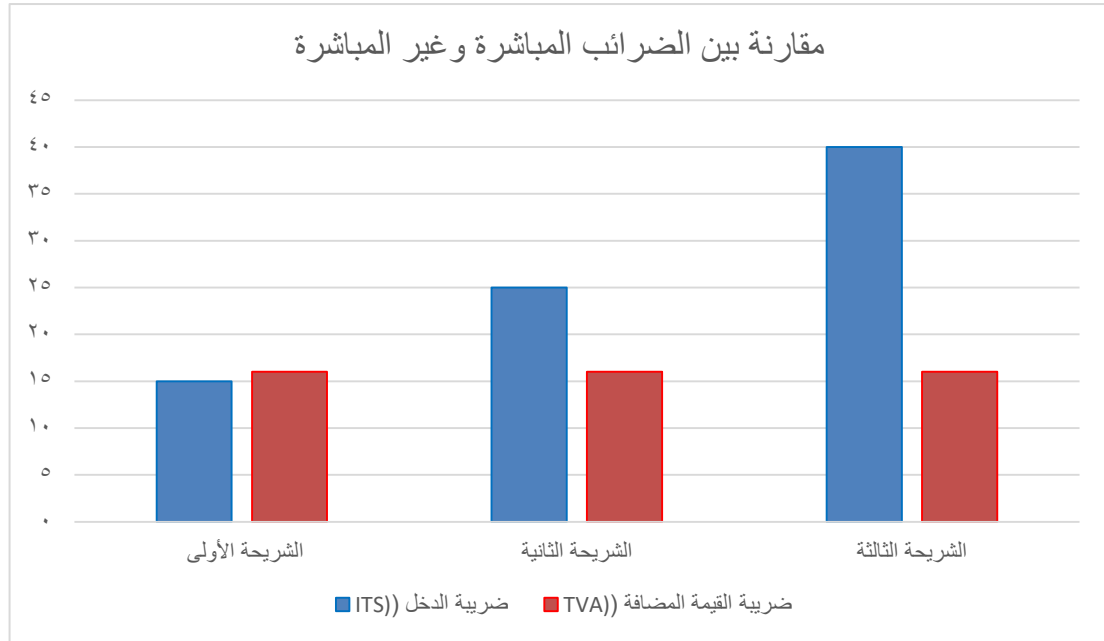
الاستنتاج:

رغم أن ضريبة الأجور والمرتبات تصاعدية، إلا أن ضرائب VAT تقلل من هذا التأثير، مما يجعل العبء الضريبي الكلي أقل تصاعدية مما يبدو عند النظر إلى ضريبة الدخل فقط.

يمكن تعديل نظام VAT ليكون أكثر عدالة، مثل تخفيض النسبة على السلع الأساسية أو تقديم إعفاءات لفئات محددة.

❖ تحليل مقارنة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتأثيرها على الفئات المختلفة

الشكل رقم (7): مقارنة بين الضرائب المباشرة (الأجور) وغير المباشرة (VAT) وتأثيرها على الفئات المختلفة



المصدر: إعداد الباحثة وفقا للمعطيات السابقة

◆ الاستنتاج:

- الضرائب المباشرة (ITS) تساعد في تقليل الفجوة في توزيع الدخل لكنها تستهدف فقط العاملين بأجور رسمية.
- الضرائب غير المباشرة (VAT) تزيد العبء على الفئات الفقيرة، مما يحد من التأثير الإيجابي للضرائب التصاعدية.
- ثبات معامل جيني بعد ٢٠١٤ يشير إلى أن الإصلاحات الضريبية تحتاج إلى تعديلات إضافية لضمان تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي تعكس واقع النظام الضريبي في موريتانيا ومدى فعاليته في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومن أبرزها:

- 1- النظام الضريبي في موريتانيا يواجه جملة من الاختلالات البنيوية التي تعيق قدرته على الإسهام الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية.
- 2- الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة، التي تميل إلى تحميل الأعباء الضريبية بشكل غير متناسب على الفئات ذات الدخل المحدود، من أبرز هذه الاختلالات.
- 3- تتسم الضرائب المباشرة بضعف فعاليتها، على الرغم من كونها الأداة الأكثر قدرة على إعادة توزيع الدخل وتقليص الفوارق الاجتماعية.
- 4- انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس محدودية كفاءة التحصيل الضريبي وضعف مستوى الامتثال.
- 5- غياب التوازن في هيكل الضرائب، حيث يلاحظ الاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة، والتي تعد أكثر عبئا على الفئات محدودة الدخل نظرا لطبيعتها التنازلية.
- 6- ضعف مساهمة الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل، بالرغم من كونها تصاعدية نظريا، وذلك بسبب ضعف الامتثال الضريبي، وتفشي التهرب، واتساع القطاع غير الرسمي.
- 7- أظهرت تحليلات معامل جيني وتوزيع الدخل تحسنا تدريجيا بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠١٤، تلاه ثبات ملحوظ بعد عام ٢٠١٤، ما يشير إلى محدودية تأثير السياسة الضريبية على تقليص الفجوة الاجتماعية في السنوات الأخيرة.
- 8- تشير نتائج المحاكاة إلى أن العبء الضريبي الكلي يميل لأن يكون شبه تنازلي عند احتساب تأثير ضريبة القيمة المضافة، خصوصا على الفئات ذات الدخل المنخفض، مما يضعف الطابع التصاعدي المفترض للنظام ككل.
- 9- عدم تكامل السياسات الضريبية مع برامج الحماية الاجتماعية بشكل فعال، مما يحول دون توجيه الموارد العامة نحو الفئات الأكثر احتياجا بطريقة منهجية ومستدامة.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة، توصي الباحثة بعدد من المقترحات الإصلاحية لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال النظام الضريبي، منها:

1. إعادة هيكلة النظام الضريبي بما يضمن تعزيز دور الضرائب المباشرة، وخاصة التصاعدية منها، كوسيلة فعالة لإعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت.
2. مراجعة الضرائب غير المباشرة، لاسيما ضريبة القيمة المضافة، بحيث يتم تخفيف العبء عن السلع الأساسية والخدمات الحيوية، أو تبني آليات تعويضية للفئات المتأثرة.
3. توسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل، من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجيا، واعتماد سياسات أكثر صرامة للحد من التهرب الضريبي.
4. تحقيق تكامل وظيفي بين السياسة الضريبية وبرامج الحماية الاجتماعية، لضمان أن تكون الإيرادات الضريبية أداة تمويل فعالة للبرامج الموجهة للفئات الهشة.
5. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة، وذلك لضمان ثقة المواطنين في عدالة وفعالية النظام الضريبي، ولضمان توجيه النفقات نحو أولويات التنمية الاجتماعية.

المراجع

1. البنك الدولي. (2023). تقرير الأداء الاقتصادي لموريتانيا. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
2. وزارة المالية – موريتانيا. (2023). البيانات الضريبية السنوية وتقارير الإيرادات العامة. نواكشوط: مديرية الضرائب.
3. صندوق النقد الدولي. (2022). تقييم النظام الضريبي في موريتانيا: تحديات وآفاق الإصلاح. واشنطن: قسم الشؤون المالية العامة.
4. عطية، أحمد. (2021). العدالة الضريبية في الدول النامية: دراسة مقارنة. القاهرة: المركز العربي للدراسات المالية.
5. الجكني، محمد الأمين. (2020). المالية العامة في موريتانيا: الواقع والآفاق. نواكشوط: المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية.
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية"، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٢٠.

1. Direction Générale des Impôts, "Code General des impôts", Version Officielle, 2023. P 45.
2. Levin, L. (2020). Rethinking Social Justice: A Contemporary Challenge for Social Good. *Research on Social Work Practice*, 30, 186 - 195. <https://doi.org/10.1177/1049731519854161>
3. Musgrave, R.A., & Musgrave, P.B. (1989). *Public Finance in Theory and Practice*. New York: McGraw-Hill.
4. OECD. (2022). *Revenue Statistics in Africa: Mauritania Country Note*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
5. Thrift, E., & Sugarman, J. (2019). What Is Social Justice? Implications for Psychology. *Journal of Theoretical and Philosophical Psychology*, 39, 1–17. <https://doi.org/10.1037/teo0000097>.
6. UNDP. (2021). *Fiscal Policy for Inclusive Growth in West Africa*. New York: United Nations Development Programme.

(1) مجموعة البنك الدولي - بنك البيانات - ٢٠٢٣/٠٩/١٩ الرابط:

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=MRT>

(2) أطلس بيانات العالم، ٢٠٢٢، الرابط:

<https://ar.knoema.com/atlas/%d9%85%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%aa%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a7>